العوامل البيئية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

لكل شعب من الشعوب التى أسهمت فى صنع حضارة الإنسان رحلة مميزة فى تاريخه وعبقريته تمثل تفوقه وأصالته وتشير إلى خط رحلته فى البناء الحضارى كدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة هو أحد تلك الفنون الشعبية التى تحتفظ بشخصيتها الخالدة التى تمثل عالمها القديم وتحتفظ بآثارها وتصل جيل اليوم بأجيال قديمة مضت واهتمامنا بالتراث الشعبى لدولة الإمارات العربية المتحدة يحتاج فى أساسه إلى دراسة ذلك التراث والوقوف على المضمون الوجدانى والنفسى والروحى الذى كان وراء فنونها وحضارتها.

ولقد شهد المجتمع الإماراتى فترة نمو اقتصادى هائل بعد اكتشاف النفط واستغلال ثرواته وأصبح يسير مسرع الخطى على طريق التقدم والتطور فى مجالات الحياة المختلفة مما أدى إلى حدوث تغير اجتماعى سريع حوله من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث ويتضح هذا التغير فى الجوانب المادية أكثر منه فى الجوانب المعنوية.

إن هذا التحول الاجتماعى الذى حدث بسرعة مذهلة جعل منه حالة خاصة إذ حدث تغير فجائى من مجتمع صحراوى بسيط كان يعانى من شدة القحط ويعتمد فى كيانه الاقتصادى على الصيد والرعى وبعض الحرف البسيطة إلى حياة المدينة مما

يصعب المقارنة بما يجرى فى المجتمعات الأخرى التى أخذ التطور فيها الشكل التدريجى الطبيعى

وخوفًا من ضياع السمات التى تميز دولة الإمارات عن غيرها وحتى لا ينضم إلى تراثها ركب الحضارة المادية فيفقد هويته المميزة يجب علينا الاهتمام بإحياء تراث هذا الشعب وأن يكون هذا الإحياء بالمفهوم الاجتماعى لا بمفهوم التنقيب عن الآثار فقط بل تتم دراسة التراث وتسجيله وحفظه بطريقه علمية سليمة. حتى نضمن له استمرارية البقاء فى إطار البيئة وحتى لا تطغى الثقافة الجديدة الوافدة على ثقافة الإنسان فى هذه المنطقة وتشده بعيدًا عن الأصول التى ينتمى إليها خاصة وأن هذه الفترة تشهد تحولات كثيرة ومهمة فى كثير من المجالات العلمية والعملية وازدياد الاهتمام بالمأثورات الشعبية.

ومن هذا المنطلق فقد تم اختيار عنصر من عناصر التراث المادى وهو الملابس باعتبارها وسيلة من وسائل التعرف على فنون المجتمع والكشف عن طبيعة الشعب وتقييم جوانب حياته وذلك بإحياء التراث الملبسى لنساء دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات تاريخيا:

ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١ على المسرح العربى والدولى نتيجة اتحاد بين سبع إمارات.

ويتألف الاتحاد من الإمارات التالية: أبو ظبى، دبى، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة، رأس الخيمة. ويجوز لأى قطر عربى أن ينضم إلى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء.

وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسًا والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائبًا للرئيس. ولا شك أن قيام دولة الاتحاد ونجاحها فى تخطى العقبات

والمشاكل التى واجهتها قد أحدث تغيرات جذرية فى نظام الحكم والإدارة فى المنطقة عما كانت عليه الأوضاع قبل قيام الاتحاد.

ولقد جاء ميلاد الإمارات العربية المتحدة بعد مخاض طويل وسنوات طويلة من الانتداب البريطانى وحكم الاستعمار الإنجليزى الذى كبلها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التى بها من الجور الكثير حيث أخضع النشاط التجارى والاقتصادى لتلك الاتفاقيات والمعاهدات حيث كانت جميعها من طرف واحد، بل إن ميلاد الإمارات جاء عسيرًا إذ أن البريطانيين قد وضعوا خريطة سياسية للإمارات أدت إلى شرذمة المنطقة، وتناثر أجزائها مما جعل وضعها غريبًا وشائكًا بل وشاذًا، إذ نجد أن الإمارة الواحدة قد يتم تقطيعها إلى جزئين أو قسمين كما هو الأمر بالنسبة لأبى ظبى ودبى ورأس الخيمة بينما تم تقسيم إمارة عجمان إلى ثلاثة أجزاء متناثرة فى مناطق متباعدة أما إمارة الشارقة فقد تم تقطيعها إلى خمسة أجزاء متباعدة، ونظرًا لهذا الوضع الشاذ والغريب فقد كان يطلق على الإمارات اسم "المشيخات" وتعنى الكيانات الصغيرة بل إن أجزاء الإمارة الواحدة تسمى ملحقات أو توابع فى الإمارة الواحدة وقد كان يطلق على الإمارات اسم " إمارات ساحل عمان " أو "الإمارات المتصالحة " أو " عمان المتصالح " أو " الساحل المتصالح " وكل هذه التسميات التى أطلقها الاستعمار البريطانى جاءت بموجب الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدها حكام الإمارات مع البريطانيين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى والتى كان آخرها " معاهدة السلام البحرية الدائمة " والتى وقعها حكام الإمارات فى عام ١٨٥٣ وبموجبها حصلت بريطانيا على حق السيطرة على مياه الخليج، ومن هذا المنطلق قامت بريطانيا بالحظر على شيوخ المنطقة من القيام بأية اتصالات مع أية قوة أجنبية دون موافقة مسبقة من بريطانيا أو تقديم تنازلات إقليمية لغير البريطانيين.

وفى إطار سعى الحكام نحو إنشاء اتحاد يضم الإمارات تم تشكيل مجلس متصالح برئاسة المقيم البريطانى فى الإمارات وذلك فى عام ١٩٥٢ م، وكانت تلك

الخطوة الأولى أو المبادرة الأولى لإنشاء كيان اتحادى يحفظ حقوق ومصالح بريطانيا، ويعطى صلاحية أوسع قليلاً لأبناء الإمارات للمشاركة فى إدارة الشئون الداخلية لإماراتهم. وقد جاءت الخطوة الثانية بعد تسعة عشر عامًا عندما تم التوصل بين الإمارات من طرف والحكومة البريطانية من طرف آخر إلى إنهاء معاهدات العلاقات الخاصة التى تكفل لبريطانيا حق السيطرة على مياه الخليج.

وفى ظل تلك الاتفاقيات والمعاهدات التى أوجدت واقعًا سياسيًا واقتصاديًا غريبًا استطاعت الحكومة البريطانية أن تحكم قبضتها على هذه المنطقة وأن تحد من النشاط التجارى والاقتصادى لأبناء الإمارات كما استطاعت أن تستغل تلك التركيبة السياسية فى إثارة المنازعات والمشاكل الحدودية التى ظلت ردحًا من الزمان تشكل عقبة أمام مشاريع الوحدة والاستقلال، حتى كان عام ١٩٧١ موعد خروج بريطانيا من المنطقة. وهذا ما دفع بحكام الإمارات إلى إعلان قيام كيانهم الاتحادى فى الثانى من ديسمبر ١٩٧١ م باسم " دولة الإمارات العربية المتحدة " ليبدأ عهد جديد من البناء والتعمير وتشكل إمارة أبى ظبى العمود الفقرى للاتحاد، فهى الأكبر من حيث المساحة، وهى أيضًا الأغنى حيث تضم أكبر الاحتياطات النفطية والتى تصل الى ٩٥ مليار برميل، كما تقع فى إمارة أبى ظبى أضخم الحقول النفطية والتى يأتى فى مقدمتها حقل زاكم البحرى والذى فيه من النفط ما يوازى كل النفط الموجود فى كل الولايات المتحدة الأمريكية.

أما إمارة دبى فهى ثانى أكبر إمارات الدولة، وتعتبر دبى العاصمة التجارية للإمارات وهى مقر لأكبر عدد من الشركات والمصارف الدولية فى منطقة الشرق الأوسط. لذلك أخذت هذه الإمارة تلعب دورًا تجاريًا وماليًا متميزًا على الخارطة الإقليمية والدولية معًا. وتأتى إمارة الشارقة المجاورة لدبى الثالثة من حيث المساحة والسكان ومن حيث الأهمية، وتمتاز هذه الإمارة بأنها المركز الثقافى الأهم فى الدولة. أما الأربع إمارات الأخرى فهى رأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان والتى تأتى متتالية حسب المساحة.

ولقد تمكنت هذه الإمارات السبع من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربى. ولم يكن لهذه التجربة الاتحادية الفريدة أن تحقق النجاح لولا توافر العديد من الظروف الموضوعية والذاتية والتى مكنتها من الاستمرار والانتقال من طور التجزئة إلى الوحدة ومن طور الانغلاق الى الانفتاح الحضارى ومن طور التخلف إلى الازدهار والنمو والاستقرار السياسى.

ولقد أثبتت هذه الدولة قدرتها على النمو والتقدم وخاصة بعد ظهور البترول فى تلك الفترة التى أعقبت عام ١٩٧٣، ويظهر ذلك فيما وفرته الدولة من خدمات لكل مواطن فى مختلف مجالات الحياة وما وصلت إليه من مستويات النشاط الاجتماعى والثقافى وازدهار الحياة فيها واهتمام المسئولين والشباب بأنواع النشاطات المختلفة.

جغرافية دولة الإمارات:

أولاً: الموقع:

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقعًا استراتيجيًا مهمًا حيث تقع جنوب شرق الجزيرة العربية وتمتد من خليج وسلطنة عمان شرقًا حتى دولة قطر غربًا ويحدها من الشمال والشمال الغربى الخليج العربى ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الشرق خليج وسلطنة عمان.

وتشغل دولة الإمارات المنطقة الواقعة بين خطى عرض ٢٢ و ٢٦.٥ درجة شمال خط الاستواء وخطى طول ٥١ و ٥٦.٥ درجة شرق جرينتش وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبى من الخليج العربى مسافة ٦٤٤ كيلومتر شرقًا.

ثانيًا: المساحة وعدد السكان:

تحتل دولة الإمارات المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجى من حيث المساحة حيث تأتى بعد كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بمساحة

تبلغ ٨٣.٦٠٠ كيلو متر مربع باستثناء الجزر الصغيرة التابعة لها وبها يمثل نسبة ٣.٣٪ فى المائة من المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتتفاوت مساحة الإمارات السبعة المكونة للدولة لتأتى حسب الترتيب التالى:

أبو ظبى	٦٧٣٤٠	كيلو مترًا مربعًا.
دبى	٣٨٨٥	كيلو مترًا مربعًا.
الشارقة	٢٥٩٠	كيلو مترًا مربعًا.
رأس الخيمة	١٦٨٣.٥	كيلو مترًا مربعًا.
الفجيرة	١١٦٥.٥	كيلو مترًا مربعًا.
أم القيوين	٧٧٧	كيلو مترًا مربعًا.
عجمان	٢٥٩	كيلو مترًا مربعًا.

وقد بلغ عدد سكان الإمارات للإحصاء السكانى لعام ١٩٩٦ ٢.٦ مليون نسمة فى مقابل ٢.٠٨٣ نسمة فى عام ١٩٩٣ وتأتى هذه الزيادة فى عدد سكان الدولة نتيجة للنهضة الشاملة التى تشهدها مختلف الإمارات مما جعلها منطقة جذب للقوى العاملة من مختلف أنحاء العالم.

ثالثًا: المناخ

يتصف مناخ الإمارات بشكل عام بارتفاع نسبة الرطوبة وزيادة درجة الحرارة صيفًا ويصل متوسط درجات الحرارة خلال الصيف إلى ٤٥ ° م أما فصل الشتاء فالطقس يميل إلى الاعتدال ويصل متوسط درجات الحرارة فى الشتاء إلى ١٨ ° م.

التطور السياسى لدولة الإمارات:

لم يأت الشكل الحالى لدولة الإمارات العربية المتحدة من فراغ، بل أنه تعرض لتطورات سياسية حتى استقر إطاره على النحو الذى قامت به الدولة عند إعلانها عام ١٩٧١ م.

ولقد تمكنت هذه الإمارات من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربى، ولم يكن لهذه التجربة الاتحادية الفريدة أن تحقق النجاح لولا توافر العديد من الظروف الموضوعية والذاتية والتى مكنتها من الاستمرار والانتقال من طور التجزئة إلى الوحدة ومن طور الانغلاق إلى الانفتاح الحضارى، ومن طور التخلف إلى الازدهار والنمو والاستقرار السياسى.

ولا ريب أن الاستقرار السياسى الذى يميز دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات التى مضت على قيامها على الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التى حدثت فيها، يلفت النظر، وقد ارتبط هذا الاستقرار بازدياد وانتشار الولاء للنظام السياسى وتعميق الشعور بالجماعة القومية ونضج الدور الذى تلعبه المؤسسات، وترتبط كل تلك الظواهر بعملية التنمية السياسية وهى العملية التى صارت مرتبطة بالدول حديثة العهد بالاستقلال أكثر من ارتباطها بالدول المتقدمة.

ودولة الإمارات العربية المتحدة تقدم نموذجًا فيدراليًا رائدًا فى بلاد العالم الثالث، حيث تتم المواءمة المحسوبة بين ضرورات التنمية السياسية من بناء للمؤسسات وتوسيع أجهزة المشاركة الشعبية، وبين مقتضيات الحياة التقليدية، ثم التوازن بين السلطات المركزية لمؤسسات الدولة الفيدرالية، وحقوق الإمارات. ولقد استطاع صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أن يضع استراتيجية واضحة للتنمية السياسية تقوم على أساس التدريج من ناحية والتغير المحكوم من ناحية أخرى، بمعنى تحقيق التوازن بين ضرورات التغيير، وبين حتمية الاستقرار السياسى. ولا شك أن هناك خيارات عديدة أمام صانعى القرار فى الإمارات لمرحلة الانتقال تلك، منها اللجوء إلى المركزية الشديدة، ومنها كذلك اللجوء إلى التعددية والليبرالية الكاملة، وكلا الخيارين لا يصلح فى حالة الإمارات، من ثم كانت تلك المواءمة بين المركزية المرنة المنفتحة على المواطنين والتى تقوم بناء

على مؤسسات سياسية متعددة ومتنوعة، وبين التعددية والحكومة التى تصون الوحدة ولا تهددها.

ومما زاد من أهمية هذه السياسة التدريجية وساعد على نجاحها انتهاج رئيس الاتحاد سياسة مد منافع الدولة وخدماتها إلى المواطنين كافة فيما يطلق عليه دولة الرفاهة والتى تعنى تقديم الخدمات العامة دون مقابل كالتعليم والصحة، وبعض نواحى الإسكان والانتقال، فى الوقت الذى لا يؤثر فيه ذلك على السياسة الاقتصادية الليبرالية التى يقوم عليها النظام الاقتصادى للدولة ويرى البعض أن تلك السياسات من شأنها أن تؤدى إلى إقامة نظام اقتصادى مخطط وإلى تنمية العدالة الاجتماعية، وإلى توزيع أفضل للثروة، لأن ذلك سوف يؤدى إلى تغيير نمط الحياة فى المجتمع كله.

ولا شك أن التحديات المحيطة بالدولة سواء كانت تحديات عملية الانتقال إلى الحياة العصرية بما تتضمنه من مؤسسات ومشاركة شعبية وتنمية سريعة وانفتاح على تكنولوجيا العصر، أو تحديات خارجية مصدرها القوى العظمى أو الكبرى أو بعض القوى أو بعض القوى الإقليمية المجاورة، كل تلك التحديات تزيد من التماسك السياسى الداخلى من أجل زيادة القدرة على مجابهتها أو تحييدها أو التغلب عليها.

إن استمرار عملية التنمية السياسية واطرادها يتوقف إلى حد كبير على تطوير المؤسسات السياسية التى تم إنشاؤها وزيادة الاختصاصات الممنوحة لها، وإنشاء مؤسسات سياسية إضافية خاصة المؤسسات الوسيطة، هذا فضلا عن حفز المواطنين ودفعهم إلى المشاركة الشعبية التى طالما شجعها وحث عليها صاحب السمو رئيس الدولة

اقتصاديات دولة الإمارات:

استطاعت دولة الإمارات بالعمل المتواصل أن تحقق تقدمًا ملحوظًا وتتجاوز الصعاب وتصنع خصوصيتها الحضارية التى اعتمدت على التحديث كأسلوب فى

البناء والعلم كمنهاج للتطور والارتقاء وقد أسفر ذلك عن إنجازات ملموسة فى هيكل البنيان الاقتصادى على الصعيد الكمى والنوعى حيث تسهم سياسة التحرر الاقتصادى التى تتبناها الدولة فى خلق المناخ الاستثمارى الملائم لقيام العديد من المشروعات الرائدة وهو ما يعكسه الرواج والانتعاش السائد فى السوق التجارية بقطاعاتها المختلفة وفى بناء علاقات التعاون المشترك مع مختلف دول العالم على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

ولقد تشكل الهيكل الاقتصادى لدولة الإمارات من خلال مرحلتين هما:

- الوضع الاقتصادى قبل النفط.
- الوضع الاقتصادى بعد النفط.

أولا: الوضع الاقتصادى قبل النفط

ولقد لعبت البيئة الطبيعية والتضاريس الجغرافية لدولة الإمارات دورًا كبيرًا فى تشكيل الأنشطة البشرية على أرضها قبل البترول حيث تميز سطح الإمارات بكثرة التعاريج وضحالة المياه وكثرة الجزر، كما تتعرض المنطقة للعواصف الجوية بشكل متباعد والتى تؤثر تأثيرًا بالغًا فى حياة السكان حيث كانت حياتهم المعيشية تعتمد على البحر والسفر فيه، وقد كان لهذا الإطار الطبيعى لدولة الإمارات أثر فى تشكيل الحياة قبل البترول وفى تحديد الأنماط الاقتصادية والاجتماعية فانعكس ذلك على شكل النظام الاجتماعى السائد الذى اتخذ القبيلة أساسًا له وعلى نوع الحياة الاقتصادية التى اعتمدت على البحر وتربية الحيوان فاتخذت بالتالى نمطين من الحياة هما:

حياة البداوة، حيث تنقل السكان فى أرجاء البادية، وحياة الحضر الذين استقروا قرب السواحل. وكان لكل نمط ممارسته الخاصة فى سد حاجاته الأساسية التى كانت أولاً وأخيرًا تخضع للظروف البيئية القاسية، من ندرة أمطار وضيق الرقعة الزراعية وقلة موارد الرزق.

أما البدو فقد اعتمدوا فى اقتصادهم على تربية الحيوان، التى كانت مرتبطة بتوفر المراعى ونزول المطر، وهو نظام اقتصادى يعتمد على مصدر واحد.

أما الحضر فقد استقروا فى تجمعات سكنية على شكل قرى فى الواحات وقرب السواحل وكانت أنماط العمل لديهم تتمثل فى الصيد والتجارة والزراعة وأهم المناشط الاقتصادية التى كانت تتصدر رزق هذا المجتمع على الإطلاق، وهو صيد السمك وصيد اللؤلؤ. حيث كان استخراج اللؤلؤ وتجارته أهم المصادر الاقتصادية لأنه كان المجال الأساسى للعمل والإنتاج فى المنطقة قبل اكتشاف البترول إلا أنه فى بداية الثلاثينات بدأت أهمية اللؤلؤ الطبيعى فى التدهور أمام صناعة اللؤلؤ فى اليابان مما أدى إلى كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعى الخليجى وأثر بدوره على مستوى المعيشة للعاملين فى مجال استخراجه وتجارته وانعكس ذلك بشكل سلبى على العاملين فى هذه الحرفة ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أعدادهم بالنسبة للأيدى المنتجة.

ولقد كان للوجود البريطانى فى المنطقة أثره على مجمل الأوضاع الاقتصادية حيث خضع اقتصاد المنطقة للاحتكار البريطانى عن طريق عقد الاتفاقيات مع إمارات الخليج والتى كانت جزءا من الاتفاقيات السياسية إضافة الى أن هذه الاتفاقيات كانت غير متكافئة بل مجحفة بحق العرب أصحاب الثروة أنفسهم.

وبعد كساد تجارة اللؤلؤ خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت عام (١٩٢٩) وظهور اللؤلؤ الصناعى اليابانى، لم تحاول بريطانيا، التى تدعى حمايتها للخليج، مد يد المساعدة لتخطى هذه الأزمة، وتجاوز المحنة الاقتصادية فزاد ذلك من جملة الأعباء المترتبة على سكان المنطقة، وكرس مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التى كانت سائدة آنذاك وزاد فى الحاجة المادية والمعنوية إلى كل إنجاز كانت الدول الأخرى تشهده على الصعيد العربى والدولى.

واضطرت المنطقة للانتظار من بدء الأزمة، حتى بدأت تعتمد على مصدر آخر

هو البترول. الذى اكتشف بكميات كبيرة، وقلب أوضاع المنطقة، وغير كثيرًا من تركيبتها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، ويمكن القول إن اقتصاد الإمارات فيما قبل النفط شأن الاقتصاد الخليجى، قد اعتمد على ثلاثة مناشط أساسية هى: الصيد (لؤلؤ ـ سمك) والتجارة والزراعة.

ثانيا: الوضع الاقتصادى بعد النفط

كان لاكتشاف البترول فى الخليج أثرًا كبيرًا محليًا وعالميًا.

حيث صاحبت الاكتشافات تغييرات عميقة فى نظرة القوى الدولية، وأصبح البترول عامل محرك للتغيير فى مجتمع الإمارات إذ تغير الوضع الاقتصادي، فتراجع الغوص لصيد اللؤلؤ وشغلت الصناعات البترولية الاستخراجية والحرف المرتبطة بها المقام الأول للإسهام فى الدخل القومى.

فبعد الانقلاب النفطى توفرت للدولة فوائض أموال صرفت على أعمال الدولة النامية والخدمات الأساسية. مما أدى إلى تغييرات مهمة فى نمط الحياة وتطلعت الأنظار إلى مستقبل جديد.

ومع وجود البترول نشأت فئات اجتماعية جديدة منها فئة الموظفين، وقد تكونت محليًا ممن كانوا فى الماضى يعملون فى الغوص أو الزراعة، أو من البدو الذين كانوا يعيشون على رعى الأغنام، أو من الحرفيين التقليديين أو من أبناء هؤلاء جميعًا.

ونتيجة لموقعهم الاقتصادى الجديد، فقد تغيرت توقعاتهم ومتطلباتهم من المجتمع الجديد، حيث اعتمدوا أكثر على الراتب الحكومى، الذى يصرف لهم فى الغالب على أعمال غير منتجة.

كما أن السلوك الاجتماعى قد تغير، من الرضا بالقليل فى زمن الكفاف الاقتصادى، إلى تقليد الفئات الميسورة الجديدة خاصة فى النمط الاستهلاكى.

أما الفئة التجارية فقد تحولت من الغنى البسيط السابق إلى الغنى الباهظ. نتيجة انفرادها بتجارة الاستيراد. وقد أصبح لدى هذه الشريحة قوة مالية تراكمية، ساعدتها على ربط أسواق المنطقة بالمنتجات الغربية واليابانية، كما أنها حصلت على امتيازات داخلية كتوجيه الاستيراد والحد من مساهمة غير المحليين فى التجارة الداخلية، وذلك عن طريق فرض شريك محلى قانونًا يحصل على (٥١٪) من أى مشروع تجارى، وقد بدأ تطبيق هذا النوع من القوانين فى الكويت فى الستينات، ثم تبعها بعد ذلك بقية أقطار الخليج فى السبعينات.

كما ساهمت المجموعات المهاجرة إلى أقطار الخليج النفطية، فى خلق تأثير اقتصادى واجتماعى كبير سواء من حيث نظم المعيشة والعادات واللهجات، وقام على عاتق الوافدين عبء كبير من البناء التحتى، وساهموا فى الخدمات الاجتماعية، وقد أدى هذا الاختلاط البشرى إلى حدوث آثار عميقة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الخليج.

لقد برزت للوجود أنماط انتاجية جديدة بعد ظهور البترول، إذ انتقلت أنماط الإنتاج الاقتصادى من البساطة والعزلة عن الأسواق العالمية ـ باستثناء اللؤلؤ والتجارة والنقل البحرى ـ إلى مرحلة الارتباط بالأسواق الخارجية والاندماج معها.

أما أنماط الإنتاج الأخرى من زراعة ورعى وصيد فكانت تقتصر على تلبية الجزء الضرورى جدًا من متطلبات الحياة، وتمتع الناس جميعًا بمختلف الإنجازات الصناعية السريعة التطور واستفادوا من الرخاء الاقتصادى المتسارع فى تحقيق قفزات نوعية على مستوى التغيير الاجتماعى، وتسايرت إيقاعات الخدمات لتلبية المستجد من متطلبات الحياة اليومية. فتطلب ذلك كله أموالا هائلة ومجهودات غير محدودة للقيام بأعباء التخطيط التنموية الكفيلة باستمرار التقدم على الأصعدة الإنتاجية والاستهلاكية معًا.